المحاضرة الحادية عشر: النظريات الاقتصادية في مجال علم السكان

تمهيد: و تمثل الاتجاه الثالث الذي ساد في مجال الدراسات السكانية، و الذي تمّ التركيز عليها من طرف العديد من المفكرين لفترات طويلة نسبيا، من خلال أعمالهم التّي قدمت منذ مطلع القرن 18ن و حاولت الربط بين الاقتصاد و السكان، رغم عدم كفاية المعطيات الاقتصادية كالدخل أو الثروة و الأجر و البطالة.....إلخ.

1- المسألة السكانية في المذهبين التجاري و الطبيعي: كان للمذهب التجاري الفضل الأول في ظهور مفاهيم و مقولات علم الاقتصاد السياسي، و لكن هذا المذهب الذي كان يمثل أولى مراحل تطور رأس المال التجاري، و يؤكد على دور الربح التجاري في تكوين الثروة الاجتماعية، لم يعطي أهمية كبيرة تذكر للعنصر البشري، و من ثمة لم يهتم بالمسألة السكانية، كما لم يتعرض أنصاره من أمثال: توماس مان، جون لوك و جيمس ستيوارت لهذا الموضوع، و منتصف القرن 18 ظهرت في فرنسا مدرسة الطبيعيين، و التّي كان معظم منظريها من ملاك الأراضي الواسعة، و الذين عملوا على إعلاء شأن الزراعة و بيان أهميتها في التقدم الاقتصادي، حيث كانت تمثل حسب وجهة نظرهم العمل الإنتاجي الوحيد، لأنّها تدر ناتجا أكبر من المواد التّي استخدمت في الإنتاج، و من هنا اهتموا بعنصر العمل و على رأسه العنصر البشري، و الذي أصبح يمارس دورا مؤكدا في الحياة الاقتصادية لا يمكن نكرانه، حيث أبدوا اهتماما كبيرا به في عدد من كتاباتهم، من ذلك ما ذهب إليه مثلا ريتشارد كانتيون و الذي فرق بين معدلي النمو السكاني لدى الطبقات الغنية و الطبقات الفقيرة، أي طبقة ملاك الأراضي و الطبقة المنتجة، في حين تطرق فرانسوا كيناي أحد مؤسسي هذه المدرسة، إلى العلاقة بين الإيراد الفردي و مستوى المعيشة من جهة و النمو السكاني من جهة أخرى[1].

أولاً: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية: شكلت المدرسة الكلاسيكية النظرية الاقتصادية الأبرز، و ذلك على مدار الفترة الممتدة ما بين القرنين 18 و مطلع القرن العشرين، و هي التّي تلخص فحواها في الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في أي وجه من أوجه النشاط الاقتصادي، باعتبار أنّ نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدول، نظرا لما يمتازون به من فعالية و مقدرة على

1 – حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية و متطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رؤى نظرية و جدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد08.ص 89.

استغلال الموارد، لذا جاء تعرضها للمسألة السكانية من حيث ارتباطها بالحالة الاقتصادية، و ذلك من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، و هو التعرض الذي سمح بطرح عدد كبير من الرؤى النظرية.

1- نظرية مستوى الكفاف: و ترى أنّ استمرار النمو السكاني، سيؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، و بالتالي سيؤدي ذلك بعد فترة طويلة قدرها 25 عاما، إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل إلى دون مستوى الكفاف. و نتيجة لذلك سترتفع معدلات الوفيات بين العمال مما يسبب إنقاص المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، فيرتفع مستوى الأجر مرة أخرى إلى مستوى الكفاف، و هو الذي تفترض فيه هذه النظرية أنّه سوف يؤدي تشجيع الزواج و تزيد بذلك معدلات الولادة، و عندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد و مرة أخرى، و عندئذ سيتكرر ما حدث سابقا من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى و هكذا. و أهم المنتسبين إلى هذه النظرية نذكر جون ستيوارت ميل، و الذي سلم بأنّ مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل يعتمد على معدل السكان المتزايد مقسوما على رأس المال المتزايد و المستخدم في العملية الإنتاجية، فإنّ زاد هذا الأخير و أصبح أكثر كفاية أمكن عندئذ رفع مستوى الأجور، و على العكس من ذلك إذا زاد عدد السكان فقط، و بالتالي زاد عرض الأيدي العاملة دون زيادة رأس المال المستخدم، فإنّ الأجور العمالية مالت نحو الانخفاض[2].

2- نظرية الوضع الساكن: و أهم روادها ساي، فون، سبنيور....و تنص على أنّ الزيادة المستمرة في رأس المال و العمال سيؤدي لهبوط عائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، مما يصبح فيه المخزون من رأس المال ثابتا، بينما تصل مستويات الأجور إلى نقطة تتعادل عندها مع مستوى المعيشة السائد في المجتمع، و هذا سيخلف آثار خطيرة على الأوضاع اقتصادية أهمها:

أ• توقف الثروة القومية و رأس المال المستخدم.

ب• انخفاض الطلب على العمال.

---

2 - يونس حمادي علي، مباديء علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 56-57.

ج• انخفاض أجورهم.

3- نظريــة الغلــة المتناقصــة: يعـد العـالم الاقتصـادي **ديفيـد ريكــاردو**، أول مـن بحـث فـي مشـكلة الغلــة المتناقصــة و أثرهــا علــى التنميــة الاقتصــادية، مشـيرا بــأنّ هـذا القــانون يبــرز إلــى الوجــود بسبب زيادة السكان، دون أن يقابل ذلك زيادة في الأراضي الصالحة للزراعة.

و قـد شـهدت السـنوات العشـر التّـي تلـت وفـاة ريكـاردو(1823-1833)، هجومـا ضـاريا علـى أفكـاره مـن قبـل الاقتصـاديين، و الـذين يـأتي علـى رأسـهم هنـري كاريـه(1739-1879) و ريتشـارد جـونز(1790-1855)، و الـذين طرحـوا علـى بسـاط البحـث قضـية مـا إذا كانـت المبـادئ التّـي أشـار إليهـا ريكـاردو صـحيحة، أم أنّهـا تحتـاج إلـى تصـحيح؟. حيـث يعتقـد الأول أنّ السـكان قـاموا بزراعــة الأراضــي الأقــل خصــوبة و ليســت الخصــبة كمــا افتــرض ريكــاردو، و بهــذا فــإنّ التزايــد السـكاني لا يشـكل أيـة مشـكلة فـي الأجـل الطويـل علـى النمـو الاقتصـادي. أمـا الثـاني فـلا يـؤمن بالصــفة الأبديــة لقــانون الغلــة المتناقصــة، فالإنســان حســبه مــن خــلال زيــادة معارفــه و علومــه و تطـوير التكنولوجيـا، يسـتطيع ابتكـار أدوات و أسـاليب إنتاجيـة تخفـف مـن مفعـول هـذا القـانون، و لاسـيما أنّ الإنسـان يتسـم ببعـد النظـر، و الميـل إلـى تجديـد حاجاتـه الضـرورية و الكماليـة، ممـا يدفعه إلى الحد من تكاثره طواعية[3].

ثانيــاً: النظريــات الاقتصــادية الحديثــة: أحـدثت الثـورة التكنولوجيـة التّـي شـهدتها أوروبـا مطلـع القـرن 19، نمـوا هـائلا فـي الفنـون الإنتاجيـة و الصـناعات الثقيلـة و التوزيـع فـي زراعـة الأراضـي، و هـو مـا تجلـى فـي ارتفـاع مسـتوى الإنتاجيـة و زيـادة المسـاحات المزروعـة، وارتفـع معـدل الـربح مسـببا تزايـد فـي تـراكم رأس المـال و النـاتج المحلـي و فـرص التوظيـف، الأمـر الـذي انعكـس سـريعا علـى الفكـر السـكاني السـائد آنـذاك، حيـث لـم يعـد ينظـر إلـى تـأثير التزايـد السـكاني علـى حجـم الإنتـاج، مـن قبـل رواد الفكـر الكلاسـيكي الجـدد حينهـا نظـرة مطلقـة، بمعنـى أنّ الزيـادة السـكانية يمكـن تحـت شـروط معينـة، أنّ تـؤدي إلـى زيـادة الإنتاجيـة، كمـا يمكـن لهـا أن تـؤدي إلـى تـدهورها فـي ظـل سيادة شـروط أخـرى. حيـث طرحـت فـي هـذا الإطـار عـدد مـن النظريـات، اخترنـا مـنهم العينـة التاليـة لتناولها في هذا الشق من المحاضرة.

---

3 - محمد فاروق الشبول، النمو السكاني و التنمية، من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص56.

1- نظريــة الحــد الأمثــل: طـرح مفهـوم الحجـم الأمثـل للسـكان فـي كتابـات علمـاء الاقتصـاد لأول مـرة علـى يـد " **آدم ســميث**"، ثـم تجـدد العهـد معـه مـرة أخـرى فـي سـنة 1833 فـي كتـاب مبـادئ الاقتصـاد السياسـي ل" سـيد جويـك"، و مـن بعـده جـاء الـدور علـى كـل مـن" أدويـن كانـان" فـي سـنة 1888 فـي كتابـه أساسـيات الاقتصـاد السياسـي، و الاقتصـادي السـويدي "كنـوت فيكسـل" و ذلـك فـي عـام 1901، فـي سلسـلة محاضـراته عـن الاقتصـاد القـومي، قبـل أن يسـتقر مفهومـه كمصـطلح شـائع لـدى الاقتصـاديين الرأسـماليين آنـذاك، بعـد أن أمـاط عنـه بوضـوح تـام المفكـر الاقتصـادي الانجليـزي "ألكسـندر كارسـوندر"، و الـذي تناولـه فـي كتابـه المشـكلة السـكانية و سـكان العـالم و الـذي حـاول مـن خلالـه الـربط مـا بـين الزيـادة السـكانية و مـوارد الثـروة[4]، معتبـرا أنّ الإنسـان جاهـد دائمـا للوصـول إلـى العـدد الأمثـل، و الـذي معنـاه العـدد الـذي يتـيح الحصـول علـى أعلـى متوسـط للعائـد بالنسـبة إلـى الفـرد الواحـد، و ذلـك بمراعـاة كـل مـن طبيعـة البيئـة، درجـة المهـارة المسـتخدمة مـن قبـل الأفـراد، و كـذا طبيعـة و عـادات النّـاس الـذين يعنـيهم الأمـر و تقاليـدهم، و جميـع الحقـائق الأخـرى ذات الصـلة بالمسـألة، و عندئـذ يـتحكم الإنسـان بشـكل عـام فـي عـدد أفراده بقصـد الوصـول إلـى الحـد الأمثـل[5]، و الـذي يتسـم بكونـه غيـر ثابـت حيـث يتبـاين بـين زمـان و آخـر، وذلـك تبعـا لتغيـر الظـروف السـابق ذكرهـا، حيـث أنّـه كلمـا زاد احتمـال أن يصـبح هـذا المجتمـع كثيـر السـكان، فـي حـين أن هنـاك مجتمعـات غنيـة بمـوارد الثـروة(أراضـي زراعيـة، ثـروة معدنيـة أو غيرهـا مـن المـوارد التّـي تـوفر الإنتـاج) لكـن عـدد سـكانها بقـي قليـل، كمـا هـو الأمـر بالنسبة لكل من: السودان، أستراليا، العراق[6].....

و اعتقـد كارسـوندز أنّ نمـو السـكان يخضـع لسـيطرة الإنسـان نفسـه، نظـرا لأنّـه محكـوم بتفاعلـه مـع بيئتـه الفيزيقيـة و الاجتماعيـة، و عـدده علـى هـذا الأسـاس يتغيـر مـن وقـت لآخـر تبعـا لتغيـر هـذا التفاعـل، فكلمـا ازداد التفاعـل اتجـه الإنسـان إلـى زيـادة و العكـس صـحيح أيضـا، و هـو هنـا يخـالف مـالتوس يـزداد بمعـدلات لا تتناسـب مـع مـوارده، مؤيـدا بـذلك الـرأي القائـل بـأنّ الزيـادة فـي أعـداد

---

4 – رمزي زكي، المشكلة السكانية و خرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1984، ص98-100.

5 – فراس البياتي، مورفولوجيا السكان، موضوعات في الديمغرافيا، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص66.

6 – طارق السيد، علة اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 89.

السكان، تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها و المتناسبة مع ظروف الحياة، و أنّ الإنسان اضطر لابتداع أساليب كالإجهاض، و أد البنات، عزل النساء.....كي يسيطر و يتحكم بأعداد أفراده. مبتدعا في ذلك مقياسا يحدد به ذلك الحجم و هو متوسط الدخل الفردي، فإذا كان هذا الدخل أخذ في الزيادة دل ذلك على أنّ هذا المجتمع بحاجة إلى المزيد من السكان، و أنّه لم يصل إلى الحد الأمثل بعد. غير أنّ ما يعاب على أفكار كارسوندز هو أنّه:

أ• لم يتوخى الدّقة في تحديد مفاهيمه، لا سيما و أنّه حدد الحجم الأمثل للسكان في ضوء عامل أحادي و هو(موارد الثروة)، أي أنّه ذو طابع اقتصادي بحث و هو أمر بعيد عن الموضوعية، كما أغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة، و بيانها لدور العديد من العوامل الأخرى.

ب• النظرية ذات طابع استاتيكي، لا تحسب حسابا للمتغيرات سواء في مجال الثروة كاكتشاف البترول أو في المجالات الأخرى كارتفاع مستوى المعيشة.

ت• تعتبر طاقات المجتمع الإنتاجية أمر صعب تقديره، و بالتالي يصعب تحديد حجم السكان بين قليل و كثير و أمثل، و يحدث هذا بصفة خاصة في الدول المتقدمة[7].

2- نظرية الفجوة السكانية: يرى **روبت بولدوين** صاحب هذه النظرية، أنه إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة متوسطة دخل الفرد، فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة، حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها و يتدهور الوضع المعيشي، ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه. وعلى عكس من ذلك، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش و عندئذ تتعزز عملية التنمية و يزداد التكوين الرأسمالي[8].

3- نظرية عرض العمل غير المحدود: ظهرت هذه النظرية في سنة 1954 في شكل مقالة هامة نشرها **آرثر لويس** في مجلة " الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية " لمدرسة مانشستر،

---

7 – طارق السيد، مرجع سابق، ص90.

8 – يونس حمادي علي، مباديء علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص61.

معتمدا على بعض الحقائق التّي تسود في البلاد المتخلفة مثل: ارتفاع معدلات النمو السكاني، بطالة حادة، ازدواجية اقتصادية بفعل وجود قطاع صناعي فتي، يتسم بارتفاع مستوى الإنتاجية عنصر العمل البشري، ارتفاع معدل الأجور، تكنولوجيا متقدمة و قدرة محدودة على خلق فرص توظيف و استيعاب العمالة بسب ضآلة حجم الفائض الاقتصادي، و الذي يمكن أن يتحول إلى تراكم رأسمالي في مقابل قطاع زراعي تقليدي –قطاع الكفاف– يتسم بوجود بطالة مقنعة و تكنولوجيا محدودة و ضعف الأجور ...الخ. حيث يرى في هذا الصدد آرثر لويس. أنه من الممكن الاستفادة من هذا الوضع السكاني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية حينها، إذا أمكن سحب عدد من العمال الزراعيين الزائدين عن حاجة هذا القطاع، لكي يعملوا في القطاع الصناعي، مشترطا لنجاح ذلك 03 ضوابط أساسية و هي:

أ. الاستثمار في القطاع الصناعي يتوقف على الفائض الذي يتحقق بداخله.

ب. أجور العاملين في قطاع الصناعي، يجب أن تعلو مستوى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بالقطاع الزراعي.

ت. تكلفة تدريب العمال الفائضين في القطاع الزراعي، للالتحاق بالقطاع الصناعي، يجب أن تكون ضئيلة و ثابتة عبر الزمن.

و انطلاقا من هذه الشروط يمكن أن تبدأ عملية التنمية، بالسحب من عرض العمل غير المحدود في القطاع الزراعي و تغذية القطاع الصناعي بهؤلاء العمال، مع ضرورة المحافظة على انخفاض أجورهم حتّى يتحقق للرأسماليين فائض اقتصادي في نهاية العملية الإنتاجية يوجه للاستثمار، و حينما يزداد الاستثمار تزيد قدرة الرأسماليين على إلحاق المزيد من المزارعين بالقطاع الصناعي و تستمر العملية هكذا، فتقل البطالة و يتراكم رأس المال و تنمو الإنتاجية، و يرتفع الدخل و معه معدل النمو الاقتصادي[9].

4- نظرية الطلب على العمل: يعتقد **سدني كونتز** بأنّ الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان. و في محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية لاحظ بأنّ دخول الصناعة إلى اقتصاديات الدول النامية لأول مرة، يعمل على زيادة الطلب من كافة الفئات،

---

9 – رمزي زكي، مرجع سابق، ص168–169.

و نتيجة ذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين و هما هبوط معدلات الوفيات من جهة، و زيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى.

و افترض **كونتز** أنّ الوفيات ترتبط مباشرة بالخصوبة، فبينما ترتبط الخصوبة ارتباطا عكسيا بالتنمية الاقتصادية أو الدخل، موضحا بأنّ معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية، و ذلك لأنّ عمل الأطفال و النّساء أصبح قليل الأهمية نسبيا، و طالما استمر الطلب على عمل الأبناء بين العوائل الفقيرة، فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال[10].

10 – يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص61-62.